

الاب قبض الام ليس بشرط وذكر في الكمال الرجل اذا تزوج ابنة الصغيرة من قبل
فزوجها بملك قبض البنت لها ولا يجوز قبض الزوج قبل الزفاف وبعد البلوغ وفي
قبض الزوج يجوز اذا لم يكن الاب جدياً فلوان الاب اوصيه او جده او وصيه
غايبة سقطت جاز قبض الذي يتولاه ولا يجوز قبض غيره هؤلاء الابنة
مع وجود واحد منهم سوا كان الصغير في عياله اولا وسواء كان ذارحاً حرم
وان لم يكن واحد من هؤلاء الاربعة جاز قبض من كان الصغير في حجره ولم يجز
قبض من لم يكن في عياله فانه ذكر في الكمال من عال تيمماً وهو ليس بولي لانها
قربة وليس له الصبي احد سواء جاز قبض ما وهب له كسختاناً ولو اراد
اجبى الزوج منه ليس له ذلك ويستعمل في القديم الاعمال ولا فرق بين ان يعقل
الصبي اولا وكذا لو كان في عياله الا لا يعلم وان قبضه الصبي وهو يعقل
جاز وان كان ابوه حياً ذكر في الاختيار اهية الاب لابنة الصغير ثم يجوز العقد
لانها في يوالد وهو الذي يقبض له فكان قبضه قبضه وكل من يعول في يدا
كالاب ولو وهب لابنة الصغير وهو في عياله فلا يترتب قبضه لانه لا ولاية له
عليه انتهى **نوع الفضل في هبة الابن والبنت التملك كالميراث وعندنا في يوالد**
التصنيف وهو الختار ولو وهب جميع مال من ابنة جاز وهو ثم نص عليه محمد بن
ووجوه بعض اولاده لزيادة ربه لا بأس به وان كانوا سواء في الرشد
لا يفضل وان اراد ان يعرض بالاختيار وابنه فاسبق فالعرض للغير **الفضل**
من تركه لانه اعانه على العصية وكذا ابنة فاسبقاً لا يعطيه اكثر من قوته وفي
رجل اخت ولية للختان فاهي للنكاح هذا ما وصفتها بين يدي الولد

هذا

فعدا على وجهين ان قال في الدرر والمفضل ان كانت المدة بقصد الصبي شلت
الصبي او شى يستعمل الصبي فهو به للصبي ان هذا نيك للصبي وان كان
شيئاً لا يصلح للصبي كاله ايم والذانية وشاع البيت ويجوز ان ينظر الى المهدى
ان كان من اقربا والاب ومن معارفه فلا ياب لان التملك منه فاذ ان كان
الام ومعارفها فمن الملام لان التملك منها فاذ ان كان السؤل على العرف في المهدى
سبب اوجبه يستدل به على غير ما قلنا يعتمد على ذلك وكذلك لو اخذ الولية
لزفاف ابنة الى بيت زوجها فاهي اقربا والزوج واقربا للمرأة باكملها اذ لم يقبل
المهدى اهية اب او لام في المسئلة الاولى والزوج ام المرأة في المسئلة الثانية
بان تعد الرجوع الى قول المهدى انما اعينه المهدى فالقول قوله انه هو المملك
قدم من السفر وجاز التحف التي تزل عنده وقال قسم هذا بين اولادك وانك
ونفك ان المكن الرجوع الى بيان المهدى فالقول له وان تعد فما يصح للرجال
فله وما لهن فلها وما لهما ينظر الى معارف الاب والام وفي المسئلة اذ اوجب
للصغير شى من المأكولات اهل بياع لوالديه ان ياكل منه وفي محمد بن ابي ساج وشبه
بذعوة العبد المأذون واكثر شى بخارى على انه لا يباح وفي البرزنجي اذ عمل الصبي
حسناً قبل البلوغ فتوايه له لا لالويه ولها ثواب التعليم ان علمه وقيل ثواب الطاعة
لرسول ابويه جعل تصدق عن الميت او دعاه ليصل الثواب الى الميت لانه روي في بعض
الاضمار ان النبي اذا تصدق عن الميت او دعاه ليصل ذلك الى الميت على طبق من نوى
وذكر البخاري الميت في قبره كالغريق دعوة من اخ وولده او صديق فاذا اجازت
اليه الدعوة كانت اجب اليه من الدنيا وما فيها وذكر بعض العلماء في دفع الميت